

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين
والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع
الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛
وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون
نظام الحكم المحلي ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مقلب عمومي للقبالة بمدينة شبرا الخيمة
بمحافظة القليوبية .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة هذا المشروع والبالغ مساحتها
أربعة أفدنة والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها بالمذكرة والرسم الهندسي المرفقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شعبان سنة ١٤٠١ (٨ يونيو سنة ١٩٨١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨١

— تقع مدينة شبرا الخيمة على رقعة من الأرض طولها حوالى ستة كيلومترات وعرضها حوالى أربعة كيلومترات ، وتبلغ مساحتها حوالى ٦٠٠٠ فدان ، وقد وصل تعداد السكان بالمدينة حوالى نصف مليون نسمة ، ويبلغ حجم مخلفات القمامة المتخلفة من المساكن ١٠٠٠ متر مكعب تقريبا .

— ونظرا لعدم تخصيص قطعة أرض لاستخدامها كقلب للقمامة والتخلص منها ، فقد وقع الاختيار على قطعة أرض مساحتها أربعة أفدنة كائنة بمنطقة مسطرد بمدينة شبرا الخيمة بحوض الدكر الغربى نمرة ٢ بالقطعة رقم ١ مملوكة لورثة أحمد محمد رفاعى وهى تعتبر أنسب موقع لإقامة هذا المشروع حيث إنها بعيدة عن الكتل السكنية وملاصقة لموقع منزهة الحجارى وحدودها كالتالى :

الحد البحرى : بطول ٢٤٠ م ط ويجاور موقع محطة الحجارى بمسطرد وفاضل حوضين .

الحد القبلى : بطول ١٨٠ م ط القطعة رقم ٢ حوص الدكر الغربى رقم ٢ بطول ١٠٠ م ط باقى القطعة .

الحد الغربى : بطول ١٠٠ م ط باقى القطعة .

— وافق كل من المجلس الشعبى المحلى لمدينة شبرا الخيمة بجلسته ١٧/٥/١٩٧٦ والمجلس الشعبى المحلى لمحافظة القليوبية بجلسته المنعقدة فى ٨/٦/١٩٧٧ على نزع ملكية الأرض المذكورة لإقامة هذا المشروع ، كما وافق المجلس التنفيذى لمحافظة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٠ ، ووافقت اللجنة العليا للزراعة بمحافظة القليوبية بتاريخ ٩/٥/١٩٨١ على إقامة هذا المشروع فى الموقع المختار على أن يبدأ العمل خلال ثلاثة شهور من تاريخ الموافقة .

— وقد أفادت المحافظة بأنه تم تدبير الاعتمادات اللازمة لتعويضات نزع الملكية تحت حساب المشروع بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه بميزانية الديوان العام للمجلس عام ١٩٨٠ ، وتم صرفها لحساب المشروع لدى هيئة الخدمات المساحية بنها بالشيك رقم ١٠٢٢٠٨ المرسل للمساحة برقم ٣٦٦ في ٢١/٦/١٩٨٠ ، كما أنه مدرج لهذا المشروع بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه بميزانية التنمية الحضرية عام ١٩٨١/٨٠

— ولما كانت حالة الضرورة التي تفتضى الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر تتمثل في صعوبة التخلص من هذه المخلفات بأى أسلوب سوى تخصيص مقلب قمامة عمومي لها ، فضلا عن أن تراكم هذه المخلفات في المناطق السكنية والصناعية الآهية بالسكان يؤدي إلى وجود أضرار صحية وخيمة .

— لذلك وإعمالا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات لمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية لمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات وقانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية .

فقد أعد مشروع القرار الجمهورى المرفق ، برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره

نائب رئيس مجلس الوزراء

دكتور / فؤاد محي الدين

مذكرة

بخصوص الأرض اللازمة لإقامة مقلب عمومي لمدينة شبرا الخيمة

تقع مدينة شبرا الخيمة على رقعة من الأرض طولها حوالي ستة كيلومترات ، وبعرض حوالي أربعة كيلومترات ، وتبلغ مساحتها حوالي ٦٠٠٠ فدان ، كما سيصير تعداد السكان بالمدينة حوالي نصف مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وحاليا يصل إلى ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، وأطوال الشوارع بها ٣,٥٠٠,٠٠٠ مترا ، والمرصوف منها بطول ٤٨٠٠٠ متر ، وعلى ذلك فإن حجم مخلفات المساكن والمصانع من القمامة يصل حجمه إلى ٤٥ م^٣ يوميا .

ولما كانت المدينة خالية من أرض مخصصة كمقلب للقمامة والتخلص منها ، فإنه يقتضى نزع ملكية حوالي أربعة أفدنة لتخصيصها لهذا الغرض وإقامة فرن لحرق القمامة بها .

وقد وقع الاختيار على أرض تقع في الجانب الشرقي البحري للمدينة بجوار الأرض المخصصة لمزرعة المجارى ، لتكون موقعا للمقلب العام بها ، وهى ضمن القطعة رقم (١) بحوض الذكر الغربى ضمن رقم (٢) وتبلغ فيه تعويض الملاك عنها مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مخصصة لذلك بميزانية مجلس الخدمات بشبرا الخيمة .

اسم المالك الظاهر	المساحة / القطعة	الحوض وتحديد الموقع	ملاحظات
ورثة أحمد محمد ...	٤ فدان رقم ١	حوض الذكر الغربى / ٢ زمام مسطرد حد بحرى بطول ٤٠ م مصنع محطة المجارى بمسطرد فاصل وحوضين . حد قبلى بطول ١٨٠ م قطعة رقم / حوض ملك الأهالى . حد غربى بطول ١٠٠ م تقريبا شارع تخطيطى . حد شرقى / بطول ٨٠ م تقريبا باقى القطعة .	الجزء المطلوب ضمن قطعة مساحتها مرطف هى تجاوز أرض مزرعة المجارى .